Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (5) (Nov, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 5 نوفمبر 2026
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع للعلوم والتقنية
28-29 نوفمبر 2026 مصراتة – ليبيا
إدارة المعاهد العليا – وزارة التعليم التقني

دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصرف
(دراسة تطبيقية داخل مصرف الليبي الخارجي)

د. سالم سليم الدوفاني -د. منير العموري القحواش - الباحث / محمد يونس إبراهيم

استاذ مساعد بكلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية طرابلس -استاذ مساعد كلية العلوم الادارية والمالية التطبيقية طرابلس -باحث بكلية العلوم الادارية والمالية التطبيقية طرابلس

ghahwash@gmail.com

salem.20421@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/7/30 تاريخ المراجعة 20/ 8/ 2026 تاريخ القبول:2026/8/28- تاريخ النشر: 28/ 11/ 2026

مستخلص الدراسة(Arabic Abstract)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصرف بمصرف الليبي الخارجي. حيث تدور هذه المشكلة في التعرف على الرقابة المصرفية وأنواعها ومدى فعاليتها بالمصرف، معرفة المخاطر التي تتعلق بأنشطة المصرف وكيفية الحد منها بما يخدم المصرف. وكذلك دراسة مدى قدرة الرقابة المصرفية في التحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي مستخدم استمارة الأستبيان أعدت كأداة لجمع بيانات الدراسة وتم اعتماد وإعداد (20) استبانة واسترداد (20) وزعت على العاملين بالمصرف وتم تحليل بيانات الدراسة وتقييم مستوى متغيرات الدراسة من خلال تطبيق بعض أدوات التحليل الإحصائي الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: 1- اتضح من نتائج الدراسة أن إدارة المصرف لديها الوعي الكافي بأهمية الرقابة المصرفية والتي تضمن استقرار النظام المصرفي. 2- تلتزم إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها والتعليمات الصادرة من قبل المصرف المركزي والتي تعزز نظام الرقابة المصرفية والتي تضمن كفاءة عمل المصرف. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: 1- زيادة الوعي الكافي بأهمية الرقابة المصرفية والتي تضمن استقرار النظام المصرفي ودعم أنظمة الرقابة بالمعايير الدولية لتحسينها وتطويرها وإضفاء عليه مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية والتعامل معها بكفاءة. 2- زيادة إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة والتشريعات والتعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي وتحسين وتطوير الإطار القانوني لعملية الرقابة المصرفية لتعزيز وتقوية النظام للحد من المخاطر التي قد تحدث في المستقبل.

الكلمات المفتاحية :الرقابة المصرفية، المخاطر المصرفية، المصرف الليبي الخارجي، إدارة المخاطر، لجنة بازل.

Abstract

This study aims to identify the role of banking supervision in mitigating the risks facing the bank, through an applied study at the Libyan Foreign Bank. The research problem revolves around identifying the effectiveness of banking supervisory bodies and their types, understanding the risks associated with banking activities, and examining the ability of banking supervision to control those risks. The researcher adopted the descriptive analytical method, using a questionnaire as a tool for data collection. Twenty questionnaires were distributed to employees in the Risk Management and Audit departments at the bank, with a 100% response rate. Data were analyzed statistically using percentages, arithmetic mean, and standard deviation. The study concluded that the bank's management has sufficient awareness of the importance of banking supervision and complies with applicable laws, regulations, and instructions issued by the Central Bank of Libya, which enhances the supervisory system and ensures the efficiency of the bank's operations. The results showed an effective role of banking supervision in reducing banking risks at the bank, with an overall arithmetic mean of (4.128) on a five-point Likert scale. The study recommended increasing awareness of the importance of banking supervision, supporting supervisory systems with international standards, developing the legal framework for banking supervision, and providing continuous training for employees in the field of risk management.

Keywords: Banking Supervision, Banking Risks, Libyan Foreign Bank, Risk Management, Basel Committee.

المقدمة

1.1-أدى التقدم المذهل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى ظهور عالم مصرفي أهم سماته التحرير والانفتاح والمنافسة والابتكارات المتتالية في العمل المصرفي، ونظرا لما تشهده الساحة المصرفية من تغييرات أصبح لابد من تفعيل الرقابة المصرفية (الأجهزة الرقابية). (عادل ، رابح ، 2021 ، ص348)

تعد فعالية القطاع المصرفي وسلامته أداة لحماية السيادة الوطنية وتعزيزاً للنمو الاقتصادي المستدام فالجهاز المصرفي هو القناة الفعالة لتعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وأدوات استثمارية، ومن ثم توجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة ومردودية، كما أن فعالية هذا الجهاز تساعد على استقطاب الاستثمارات والمدخرات لتغطية احتياجات التنمية.

غير أن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه مخاطر مصرفية متنوعة، قد تنشأ إما بفعل عوامل داخلية مرتبطة بنشاط أو إدارة المصرف ذاته أو بفعل عوامل خارجية تؤثر على مستوى ربحيتها ومكانتها في السوق، لذلك فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي إدارة المخاطر مما استدعى ضرورة وجود نظام للرقابة الداخلية لاعتباره من أهم الإجراءات التي تتخذها المصارف في مواجهة هذه المخاطر والحد منها، إذ تعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً وأولياً من الرقابة المصرفية الشاملة، ولأهميتها أصبحت كل إدارات المصارف توليها عناية خاصة، وذلك لاستناد هذه الرقابة على مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية التي تختلف بدورها من وحدة اقتصادية لأخرى، خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المصرفية والمالية، والتي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي وهو ما يستوجب نظام رقابة داخلية فعال وسليم لضمان استقرار النظام المصرفي بصفة خاصة والنظام الاقتصادي بصفة عامة.(بن عميروش ، لعمارة ، 2017)

1.2-الدراسات السابقة:

-1دراسة (رحال، خوني، 2021)، بعنوان :*دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية* .دراسة مدى قدرة الرقابة المصرفية في التحكم في المخاطر الائتمانية حيث تشهد الساحة المصرفية الدولية عدة تطورات مالية مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالإشراف المصرفي والرقابة المصرفية، ولقد عرفت الرقابة المصرفية في الجزائر تطوراً ملحوظاً بهدف المحافظة على سلامة وصلابة النظام المصرفي، تجسدت جهود النظام المصرفي الجزائري من خلال محاولة التزام بنك الجزائر بتطبيق مبادئ بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، حيث نجاح العمل المصرفي يتوقف على قيام هيئة رقابية قادرة على التحكم وكذلك متابعة العمليات المصرفية وقد توصل البحث إلى النتائج التالية: على أنها أن انعدام الكفاءة والفعالية في الهياكل الرقابية للحد من المخاطر المصرفية وكذلك يعد القطاع الخاص أكبر مصدر للمخاطر المصرفية .وتوصي الدراسة على تحسين وتطوير الإطار القانوني لعملية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية و تكثيف الزيارات الميدانية للموظفين المخول مهل بعملية الرقابة بصفة مستمرة ومنتظمة.

-2دراسة (الأحسن مفيدة ، 2019)، بعنوان :*الرقابة المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية* .تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الرقابة المصرفية وفقاً لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية الجزائرية، ولمعالجة إشكالية البحث تم الاستعانة بالمنهج التحليلي حيث تم معالجة الموضوع في شقين شق نظري وأخر شق تطبيقي فبالنسبة للشق الأول حاولنا من خلاله التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من الرقابة المصرفية وتقييم الأداء في المصارف الجزائرية أما في الشق الثاني فقد تم الاعتماد على عينة من المصارف بالاستعانة بمجموعة من النسب المالية الخاصة بها ومن تم تحليلها باستخدام برنامج stata و panel وتوصلت الدراسة إلى:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المصرفية والربحية في المصارف التجارية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة المصرفية والمخاطر في المصارف التجارية.

-3دراسة (عميروش لعمارة ،2017) بعنوان *"دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الحد من المخاطر المصرفية ."* هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور المهم للرقابة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية، حيث أن وجود نظام رقابة داخلية كفء وفعال من شأنه أن يحقق أداء جيد للمصرف، ويعزز من قدرته على الحد من المخاطر المصرفية التي تواجهه وتمكنه من السيطرة عليها، وتقليص حجم الخسائر المحتملة إلى أقل حد ممكن، وذلك من خلال إجراءات تنظيمية و إدارية وأخرى محاسبية وباستخدام الأدوات العلمية المنصوص عليها في اتفاقيات بازل. فالرقابة الداخلية هي بمثابة وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العملي، لأنّه يضمن تحقيق الأهداف الموضوعة ويحمي الأصول من الاحتيال والسرقة والتعرض للمخاطر المصرفية، كما تعتبر عملية تحديد وقياس والتحكم ومتابعة المخاطر من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف التجارية وتطورها. ومن خلال دراستنا التي تمت على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية جيجل 018 خلصنا إلى أن عملية الرقابة الداخلية تتم وفق إجراءات وفي جميع المستويات، وذلك للحد من المخاطر المصرفية التي تعيق نشاط المصرف والتي تنحصر في المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، بدرجة أقل من المخاطر الإئتمانية المقتصرة بدورها في مخاطر القروض.

-4دراسة (جلاوي رشيدة ، 2015) بعنوان" :*الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك* ."تناولت هذه الدراسة الإطار العام للمصارف الشاملة وأهم المفاهيم المرتبطة بالرقابة المصرفية بالإضافة إلى لجنة بازل للرقابة المصرفية ثم تناولت أداء

المصارف خلصت الدراسة لمعرفة واقع الرقابة المصرفية في الجزائر بمقارنة الإطار القانوني للرقابة المصرفية المطبقة في الجزائر مع المبادئ الرقابية للجنة بازل مع استخدام نظام التقييم المصرفي.camels

1.3-مشكلة الدراسة:

تعد الرقابة المصرفية جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي، ويرتبط معيار قياس نجاح أي نظام مصرفي بمدى قوة وفعالية أجهزة الرقابة لديها، فالرقابة المصرفية تهدف إلى حماية النظام المصرفي من المخاطر التي تعد جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى حماية المتعاملين وزيادة الثقة في التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية، تكمن المشكلة في وجود نظام الرقابة المصرفية فعال وسليم لضمان استقرار النظام المصرفي لتجنب ما يواجها من مخاطر. قد تم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما الدور الذي تلعبه الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بمصرف الليبي الخارجي؟

1.2فرضيات الدراسة:

بناء على المشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

1. يوجد دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف.
2. لا يوجد دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف.

1.4-أهداف الدراسة:

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على: 1- التعرف على الرقابة المصرفية وأنواعها ومدى فعاليتها بالمصرف. 2- معرفة المخاطر التي تتعلق بأنشطة المصرف وكيفية الحد منها بما يخدم المصرف. 3- دراسة مدى قدرة الرقابة المصرفية في التحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف. 4- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية.

1.5-أهمية الدراسة:

-1بالنسبة للباحث :تتمثل في توسيع وصقل مهارات الباحث العلمية في موضوع دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصرف، وذلك من خلال اطلاعه على العديد من الكتب والمراجع ونيل درجة البكالوريوس في مجال المصارف والاستثمار. 2 -بالنسبة للعلم :يطمح الباحث أن تكون هذه الدراسة خطوة ملمة للتعريف دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصرف، وإثراء المكتبة العلمية بالدراسات العلمية حول هذا الموضوع وللاستفادة من النتائج والتوصيات التي يرغب الباحث الحصول عليها. 3 -بالنسبة للمجتمع :المساهمة في كشف الاخطار ومحاولة تجنبها أو تصحيحها حيث يعتبر موضوع الرقابة الداخلية في المصارف التجارية من المواضيع في مجال العمل المصرفي لتقييم أداء المصرف واكتشاف الانحرافات ومحاولة تصحيحها ومدى تأثيرها على فعالية المصرف.

1.6-متغيرات الدراسة:

تتكون الدراسة من المتغيرين التاليين:

- المتغير المستقل :الرقابة المصرفية (الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية، الامتثال والتعليمات الرقابية).
- المتغير التابع :المخاطر المصرفية (المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، ومخاطر السوق).

1.7-منهجية الدراسة:

سيتم استخدام المنهج الوصفي لدراسة هذه الظاهرة وذلك باعتماد:

- الجانب النظري :سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال ما سيتم تجميعه من المراجع المتمثلة في الكتب والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، والاعتماد على شبكة المعلومات (الانترنت).
- الجانب العملي :يتناول هذا الجانب صحائف الاستبيان التي تم تجميعها وتم تحليليها من خلال جمع نتائجها واستخدام النسب المئوية والمقابلة الشخصية للتوصل إلى النتائج الموجودة.

1.8-مجتمع وعينة البحث:

-1مجتمع البحث :يتمثل مجتمع البحث بمصرف الليبي الخارجي. 2 -عينة البحث :سيتم اختيار عينة عشوائية من الموظفين الإدارة المالية كما سيتم استخدام أدلة الاستبيان الجمع البيانات المتعلقة بالدراسة ثم توزيعها على عينة من مفردات عينة الدراسة.

1.9- حدود الدراسة:

1-الحدود المكانية :تتمثل الحدود المكانية داخل مصرف الليبي الخارجي. 2 -الحدود الزمنية :والتي تتمثل في المدة المحددة لأجراء الدراسة الفصل الدراسي خريف 2023. 3 -الحدود الموضوعية" :دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصرف."

1.10- مصطلحات الدراسة:

1-الرقابة المصرفية :هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصرف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين".(الإمام ، الشمري ، 2011 ، ص358). 2 -المخاطر المصرفية" :هي الخسائر المالية أو المعنوية التي يتكبدها المصرف نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده بسبب حالة عدم التأكد من نتائجه". (عبدولي ، 2011 ، ص22)

الجانب النظري / الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية

أولا / المفاهيم الأساسية للرقابة المصرفية

1.1.1مفهوم الرقابة المصرفية.

يأتي دور المصارف هنا في عمليات الإيداع والسحب والتحويلات من مصرف إلى أخر داخل وخارج الدولة مما يضفي على هذه السلسلة المتلاحقة المظهر الشرعي، وبحيث أن أصحابها يظهرون في المجتمع كأصحاب رؤوس أموال شرعية ضخمة، ولا يستطيع أحد أن يواجه إليهم اتهامهم. (القصاص،2010،ص132)

أن الرقابة عنصر من عناصر النشاط الإداري يتيح التأكد من أن العمل الذي يطابق ما توقع أن يكون عليه، وهي تشمل معايير رقابية وقياس نتائج، كمعرفة أي خروج من المتوقع والتعرف على أسبابه والعمل على تصحيحه.

تعتبر الرقابة المصرفية مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. (الإمام والشمري،2011 ص3)

وكذلك تعرف الرقابة المصرفية على أنها جزء أساسي من العملية الإدارية التي تهدف إلى التحقيق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيرن طبقاً للخطة الموضوعة حيث يوجد حدود مسموح بها للاختلاف بين الخطة الموضوعة والتنفيذ ، أي تهدف إلى تبيان نقاط الضعف وتجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها ووضع النظم الكفيلة لعدم تكرار حدوثها وعليه فإن الرقابة تشمل اكتشاف وتحليل المشاكل قبل وأثناء وبعد مرحلة التنفيذ لاكتشاف المشاكل قبل حدوثها والقيام بالعمليات التصحيحية أولا بأول.(عبيدات،2008،ص35)

وتعرف الرقابة المصرفية أيضاً على أنها مجموعة العمليات التي يقصد منها التأكد من أن التنفيذ قد تم وفق النصوص القانونية والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن الجهات المسئولة."

ونتيجة للتطورات والتحديات التي شهدتها البيئة المصرفية تطور مفهوم الرقابة المصرفية وأصبح لها أهمية بالغة ففي البداية اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف سواء من خلال الرقابة الميدانية أو من خلال الرقابة المكتبية والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، أما حالياً فمفهوم الرقابة المصرفية تغير للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر. (حنينة،2014،ص28)

ونظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطرة الناجمة عنها توسع مفهوم الرقابة المصرفية، ويتمثل التعريف المتفق عليه للرقابة المصرفية في أهداف معينة.(الصحن ،2003،ص291) 1- تلك العملية التي تهدف إلى التحقق مما إذا كان كل نشاط داخل المصرف يحدث وفقاً للخطة المستهدفة وللتعليمات الصادرة عن السلطات العليا وللمبادئ التي تم إعداده. 2- عملية المتابعة الدائمة والمستمرة التي تقوم بها السلطة بنفسها أو بتكليف غيرها وذلك للتأكد من أن العمل يسير وفقاً للخطط الموضوعة، والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وفي حدود القوانين والقواعد والتعليمات المعمول بها لتحقيق أهداف معينة.

1.1.2أهمية الرقابة المصرفية:

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط أهمها: (زيدان،2009،ص24) 1- الحرص على حقوق المودعين وإمكانية تسديد الالتزامات بمواعيدها. 2- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها المصارف نظراً لأهميتها في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية سواء طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل. 3- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات المصرف وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها. 4- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظراً للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

1.1.3أهداف الرقابة المصرفية

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الرقابة المصرفية ما يلي:(شريفي،2009،ص74) 1 -الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي :أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات

الاقتصادية، فالنظام المالي يكون مستقراً إذا تميز بالإمكانات التالية: أ- كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق. ب- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإداراتها. ج- استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية. 2 -دعم المصارف ومساعدتها والتنسيق فيما بينها :إن إطلاع البنك المركزي على أوضاع المصارف بالتفاصيل التي تتيحها القوانين والتشريعات المصرفية، تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة المصارف العاملة في الجهاز المصرفي. 3 -ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي :ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية. 4 -حماية المودعين :يكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها، واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة، التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

1.1.4أنواع الرقابة المصرفية:

هناك نوعان من الرقابة المصرفية أو لمتمثل في ما يلي:(يحياوي،2018،ص27-28)

أولاً: الرقابة الخارجية .تعرف الرقابة الخارجية على أنها عملية فحص من خارج الوحدة من أجل التأكيد من سلامة العمليات والتصرفات ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف و يتركز العمل الرئيسي للمدقق الخارجي للمصرف على التأكيد من أن الحسابات الختامية له تعطى صورة صحيحة وعادلة للمركز المالي ولنتائج عمليات المصرف خلال الفترة موضوع التدقيق، ويقوم المراجع الخارجي بأعمال التدقيق على ما تقوم به المؤسسة المالية والمصرفية من خلال زيارات ميدانية تتراوح بين زيارتين إلى أربعة زيارات ميدانية في العام الواحد على الأقل، وتمارس هذه الأخيرة من طرف جهات رقابية من خارج المصرف وهي إما رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على المصارف التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للمصارف المخول لها الحق الرقابي أو الرقابة بحكم القانون المتمثلة في رقابة محافظي الحسابات القانونيين خارجيين الغير مرتبطين بالإدارة العليا للمصرف حيث يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العام للمساهمين. ويتم تحقيق ذلك بالاستعانة بما يلي: 1 -الرقابة المستندية :تتم عن طريق دراسة اللجنة المصرفية للبيانات الدورية التي تطلبها من المصارف التجارية الخاضعة لرقابتها ومن بين هذه البيانات عناصر الأصول أو الخصوم التي تمثل المركز المالي للمصرف التجاري وحساب الأرباح أو الخسائر أو الميزانية حيث تقوم المصارف التجارية عادة بموافاة اللجنة المصرفية بكل هذه العناصر أو البعض منها وهذا على فترات دورية وفقاً لمقتضيات العمل لمتطلبات اللجنة ومدى حاجتها إلى تلك البيانات وتتطلب أن لا تكون هناك حدود أو قيود على الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تطلبها اللجنة المصرفية والتي يكون لها مطلق الحرية في طل هذه البيانات وفي أي وقت تراه مناسباً بما يمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية، وكل هذا يسمح للجنة بفحص ودراسة كل الوثائق والمستندات المحاسبية أو غيرها المرسلة من طرف المصرف عن طريق استغلال المعلومات المدرجة فيها عبر تحاليل تقوم بها وكما تقوم اللجنة بفحص تقارير المفتشية العامة الداخلية للمصارف الخاضعة لرقابتها وتقارير محافظي الحسابات المرسلة إليها.(شيخ،2010،ص151-154)
2 -الرقابة الميدانية :نعنى بهذه الرقابة الانتقال إلى مراكز المصارف التجارية للإطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بها وذلك بغرض التحقق من صحة البيانات المقدمة من طرف المصارف وكذا صحة تنفيذ عملياتها المصرفية وسلامتها بما يتفق مع القوانين والأنظمة المصرفية والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي. 3 -رقابة الأسلوب التعاوني :يشترك المصرف المركزي مع المصارف التجارية في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات وذلك ينمي روح التعاون بينهم مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة.(عاشوري،2011،ص28)

ثانياً: الرقابة الداخلية :تناولت لجنة بازل للرقابة المصرفية مفهوم الرقابة الداخلية للمصارف فعرفتها على أنها عملية تتأثر بتدعيم الإدارة العليا ومجلس الإدارة والأفراد في جميع المستويات الوظيفية وهي ليست مجرد مجموعة من الإجراءات أو السياسات التي تؤدى في وقت محدد، بل هي عملية مستمرة في جميع المستويات الوظيفية داخل المصرف فهي تعبر عن الجهود المنظمة والهادفة إلى صياغة النظم وضبطها والتفتيش عليها ومعالجة ثغراتها أو اتخاذ قراراتها بتطويرها، كما أنها مجمل تأثيرات عناصر البنيان التنظيمي المصرف والموارد البشرية والمادية المدارة لتحقيق أهدافه. (سارة،2018،ص6) فهي متعلقة بالعمليات التي يقوم به المصرف داخلياً بغية ضبط نشاطه وتصحيح الأخطاء التي تكشف في مختلف مصالحه وتستعين في ذلك بـ: (مسدور،2010،ص2) 1 -الرقابة المحاسبية :من خلالها يتأكد المصرف من تطبيق مختلف العمليات المحاسبية وفق ما تنص عليه التعليمات الصادرة من الجهات الإشرافية والرقابية الخارجية وأيضاً من إدارته العليا وفق السلطات الممنوحة للمصالح المعنية فيه بهذا المجال خاصة فيما يتعلق بالعمليات المحاسبية. 2 -الرقابة الإدارية :الهدف من هذه الرقابة ترقية الأداء الوظيفي وضمان التنفيذ الأمثل لمختلف السياسات الإدارية وتحسين أداء الموظفين. 3 -الرقابة على عمليات الضبط الداخلي :يقصد بهذا تلك العمليات الروتينية الهادفة إلى الكشف المبكر عن عمليات الغش والأخطاء المختلفة ومحاولة تصحيحها في وقتها.

1.1.5الأجهزة والقضايا الرئيسية في الرقابة المصرفية:

أولاً: أجهزة الرقابة المصرفية تضطلع بعملية الرقابة المصرفية بمختلف أنواعها جهات متخصصة، قد تكون من داخل المصرف وتكون من خارجه: (مسدور،2010،ص3) أ -أجهزة الرقابة الداخلية للمصرف :تتولى مصالح تقنية عليا تابعة لإدارة المصرف مهمة الرقابة الداخلية، وتكون نتيجتها تقارير ترفع إلى مجلس إدارته أو مديره العام، وذلك حسب ما ينص عليه القانون الداخلي للمصرف، ليتم متابعة التوصيات والنتائج التي تصدر عنه تلك التقارير. ب -أجهزة الرقابة الخارجية :وقد تكون هذه الأجهزة

تابعة للبنك المركزي في العادة أو السلطة النقدية في البلد حسب ما تنص عليه قوانينها، وأيضاً يمكن أن توكل لمحافظي الحسابات القانونيين المستقلين غير المرتبطين بإدارة المصرف، والذي يتم اختيارهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين.

ثانياً: القضايا الرئيسية في الرقابة المصرفية هناك العديد من القضايا المهمة التي يجب عدم إغفالها عن الحديث عن الرقابة على المصارف، كونها تشكل الركائز لمدى متانة وسلامة المصارف وهي: (شقيري، 2012 ، ص269-270)
1 -السيولة :يتعلق هذا الموضوع بمدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء، ويعتبر هذا الأمر أساسياً للحفاظ على سمعة المصرف ولضمان استمراريته. وهناك وسائل رئيسية يقوم بها المصرف للحفاظ على مستوى معيّن من السيولة: أ- الاحتفاظ بموجودات كافية قابلة للتحويل إلى نقد وبدون خسائر. ب- سد الفجوة ما بين مصادر الأموال والتوظيفات في مجموعة معينة من نشاطات المصرف. 2 -نوعية الموجودات (الأصول) :القضية الرئيسية في موضوع نوعية الأصول، هي مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الموجودات الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل المصارف، لذا يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة ومتانة المصرف. 3 -تركز المخاطر :الحد من تركز المخاطر يعتبر من أهم أولويات الرقابة على المصارف، على اعتبار أنه كلما كان هناك تركز أكبر كلما ازدادت احتمالية حدوث خسارة. والأسلوب التقليدي في الحد من هذه المخاطر هو تحديد حجم التزامات العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كنسبة من حجم رأس المال المصرف، هذا من ناحية أو تحديد حجم استثمارات المصرف في قطاع معيّن من ناحية أخرى. 4 -الإدارة :إنّ مدى نجاح المصرف أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته، وإدارته العليا من حيث الخبرة، الكفاءة، والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة البنك بالقوة وأن يكون ملم بأعمال المصرف، خاصة في وضع السياسات والإستراتيجيات ومراقبة المخاطر. وكذلك على إدارة المصرف أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة. 5 -الأنظمة والضوابط :إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من ق بل مجلس الإدارة، هي لضبط المخاطر ولحماية الموجودات، وضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد. وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلة، يجب أن تتصف بالشمولية وموثقة بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في المصرف. 6 -كفاية رأس المال :يستخدم رأس مال المصرف كركيزة لامتصاص الخسائر في حال حدوثها، وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للمصارف، وللدلالة على أهمية رأس المال، فقد حظي هذا الموضوع باهتمام على مستوى عالمي، حيث تم وضع تعليمات تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال، والتي تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة المصرف، لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف، والعمل على إلزام المصرف بالاحتفاظ برأس مال كافي لمقابلة خطورة هذه النشاطات.(الكراسة،2006)

1.1.6أدوات الرقابة المصرفية

تتمثل أدوات الرقابة المصرفية: (عبدالله،2012،ص495-496) يتألف نظام الرقابة المصرفية الفعال على أسلوبين: الأول: الأشراف المكتبي من خلال البيانات الدورية، والثاني: من خلال التفتيش الميداني (الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية). يكون مراقب المصارف متصل اتصال منتظم مع إدارة المصرف وان يكون على درجة واسعة من فهم عمليات المصارف ويتضمن ذلك اجتماعات منتظمة مع مجلس إدارة المصرف ولجنة التدقيق والرقابة والإدارة التنفيذية للبحث في الأمور التشغيلية للمصرف (العلاقة مع إدارة المصرف). يكون مراقب المصارف وسيلة للحصول على ومراجعة وتحليل التقارير الدورية والإحصاءات الواردة من المصارف على مستوى كل وحدة وعلى مستوى موحد وستضمن ذلك طلب التقارير وميزانيات وقوائم الدخل والحسابات النظامية وكفاية رأس المال والسيولة والتسهيلات الائتمانية ومخصص خسائر القروض وأخطار السوق ومصادر الودائع (طلب التقارير ومراجعتها وتحليلها). يكون لدي المراقبين وسيلة للتثبيت بصورة مستقلة من صحة المعلومات إما عن طريق التفتيش الميداني أو عن طريق استخدام مدققي حسابات خارجيين (التحقق من المعلومات الواردة من المصارف).

1.1.7المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية وفقاً لاتفاقية لجنة بازل:

أن مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية تتكون من 25 مبدأ وتقسم هذه الأخيرة إلى 7 مجموعات رئيسية متمثلة فيما يلي: (لعراف،2013،ص78-79) 1 -الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام المصرفي الرقابي الفعال :يقتضي هذا المبدأ أن تكون كل مؤسسة تخضع لهذا النظام أن تكون لها مسؤوليات وأهداف واضحة وإدارة مستقلة بالإضافة إلى توافر موارد مالية كافية ووجود إطار قانوني للرقابة المصرفية ونظام لتبادل المعلومات مبنى على الثقة بين المؤسسة والمراقبين. 2 -منح التراخيص والهياكل المطلوبة للمصارف :ويقصد بهذا المبدأ أن تحدد الأنشطة المسموح بها للمؤسسة التي تخضع للنظام الرقابي ولا يطلق مصطلح مصرف إلا على المؤسسة التي تمارس فعلاً العمل المصرفي. 3 -الترتيبات ومتطلبات الحصيفة :على المراقبين المصرفين تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر بحيث ألا تقل هذه المتطلبات عما هو محدد طبقاً لمعيار كفاية رأس المال، ويجب أن يكون المراقبين متأكدين من تبنى المصارف سياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول وكذلك وجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها فضلاً عن توافر احتياطات مناسبة. 4 -أساليب الرقابة المصرفية المستمرة :يجب أن تكون الرقابة المصرفية الفعالة جامعة بين الرقابة الداخلية والخارجية وأن يكون المراقبين على اتصال منظم بإدارة المصرف وعلى علم بكافة أعماله وامتلاكهم لوسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها المصارف على أساس منفرد أو مجمعة والسلطة التي تمنحهم صلاحية الحصول على المعلومات الرقابة إما من خلال الفحص الداخلي أو عن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجين. 5 -توافر المعلومات :يتمثل هذا المبدأ في تأكد المراقب من احتفاظ كل مصرف بكافة سجلات عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة عادلة وشاملة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج أعماله. 6 -العمليات المصرفية عبر

الحدود :يقتضى هذا المبدأ قيام المراقبين المصرفيين باستعمال النماذج الرقابية الحصيفة بكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي بالإضافة إلى القيام برقابة عالمية موحدة التي تقتضى وجود قنوات اتصال تبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين تشملهم العملية الرقابية وبصفة أساسية في البلد المضيف وفي المقابل يقومون بمطالبة المصارف الأجنبية العاملة في الدول المضيفة بأداء أعمالها بنفس المستويات الأداء العالمية المطالب بها للمصارف المحلية وإلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة. 7 –السلطات الرسمية للمراقبين :يجب أن يتوافر للمراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية، لمواجهة فشل المصرف في الالتزام بأحد المعايير الرقابية مثل توافد الحد الأدنى لكفاية رأس المال أو عندما تحدث انتهاكات بصورة منظمة، أو في حالة تهديد أموال المودعين بأي طريقة أخرى.

1.1.8العناصر الأساسية الرقابة المصرفية

هي العناصر التي تعكس متانة وسلامة المصرف وتشمل ما يلي: (شقيري، 2012 ، ص271)

- السيولة :تتجسد من خلال قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، خاصة تلك المتعلقة بودائع الزبائن، ويعتبر هذا الأمر أساسياً للحفاظ على سمعة وضمان استمراريته.
- نوعية الموجودات :تعرب عن مدى مقدرة المقترض على خدمة الدين، حيث أن نوعية الموجودات الرديئة تكون عادة السبب الرئيسي في فشل المصارف، لذلك يحظى هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية من أجل تحديد مدى سلامة المصرف.
- تركز المخاطر :كلما كان هناك تركز أكبر، كلما ازدادت احتمالية حدوث الخسارة، والأسلوب التقليدي في الحد من المخاطر هو تحديد حجم التزامات الزبون الواحد، أو مجموعة من الزبائن كنسبة من حجم رأس المال المصرف أو تحديد استمارات المصرف في قطاع معين.
- الإدارة :إن مدى جناح المصرف أو فشله يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية مجلس إدارته، من حيث الخبرة، الكفاءة والنزاهة، وعليه يجب أن يتمتع مجلس إدارة المصرف بالقوة وأن يكون ملم بأعمال المصرف، خاصة في وضع السياسات والاستراتيجيات ومراقبة المخاطر، وكذلك على إدارة المصرف أن تلتزم بالسياسات والإجراءات الموصوفة من قبل مجلس الإدارة. (جلاوي ، 2019 ، ص52)
- الأنظمة والضوابط :إن الهدف من الإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة هي لضبط الالتزامات ولوضع نظام محاسبي يسهل كافة العمليات وتزويد مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة والمناسبة في الوقت المحدد، وحتى تكون أنظمة الضبط فاعلية يجب أن تتصف بالشمولية، موثوقية بشكل جيد، وتتم مراجعتها بشكل دوري من قبل الأشخاص وعلى كافة المستويات في المصرف، وأن يتم فصل الوظائف مع الرقابة عليها.
- كفاية رأس المال :يستخدم رأس مال المصرف كركيزة الامتصاص الخسائر في حال حدوثها وكذلك من أجل تمويل البنية التحتية للمصارف، وللدلالة على أهمية رأس المال اهتمام على مستوى عالمي، حيث تم وضع تطبق على مستوى دولي بخصوص نسبة كفاية رأس المال والتي كانت
- تعتمد على وضع أوزان ترجيحية لكافة النشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف. (عبدالله ،

ثانيا / ماهية المخاطر المصرفية

1.2.1مفهوم المخاطر المصرفية.

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصرف هي كيفية إدارة المخاطر، وعليه يبقى الخطر وارداً مادام النشاط المصرفي قائم، ومن هنا فإن تسيير هذه المخاطر لا يعني إخفائها وإينما هو العمل على احتوائها بذكاء وهذا لتعظيم العائد الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح . وعليه تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها: "تحديد، تحليل والسيطرة على المخاطر الاقتصادية التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها" (فرج،2014 ، ص77)

إن كلمة الخطر لغةً مستوحاه من المصطلح اللاتيني Rescas والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظر الحدوث والإنحراف عن المتوقع. أما عن الخطر في المجال المالي فيعرف بما يلي: (عبدلي ، 2011 ، ص22) 1- "احتمالية تعرض المصرف إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين". 2- "عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر وهو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية."

كما تعرف إدارة المخاطر المصرفية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، ومراقبتها، وقياسها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر . (طهراوي ، حبيب ص60)

وبصفة عامة يمكن تعريف إدارة المخاطر المصرفية على أنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائي.(خظاراوي ، 2008 ، ص19).

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، وقياسها ، وتقييمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل من أثرها أو السيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة علي جميع الإدارات المكونة للمصرف. (شعبان ،2014 ، ص78)

1.2.2أهداف وأهمية إدارة المخاطر المصرفية

- أهداف إدارة المخاطر المصرفية :من خلال تطبيقات إدارة المخاطر، ثبت أن طرق ومناهج إدارة المخاطر تختلف من مؤسسة مالية إلى أخرى، وهذا ما يؤكد حقيقة أن أهداف إدارة المخاطر تختلف هي أيضاً من مؤسسة لأخرى، ومنه فإن أهداف إدارة المخاطر في المصارف تتمثل فيما يلي: (المدهون ، 2011 ، ص39) 1 –استقرار الأرباح أو المكاسب :حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح. 2 –استمرارية النمو :عندما يكون النمو هدفاً تنظيمياً هاماً تصبح الوقاية من التهديدات التي النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للمصرف. 3 –تعظيم قيمة المصرف :تساهم قرار إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للمصرف، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.
- أهمية إدارة المخاطر :إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة، وآخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية إلى البحث عن أساليب جديدة، وهذا للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلة جيدة، لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال العناصر الآتية: (حسن ، 2011 ، 248) 1– المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناءاً عليها تحديد خط وسياسة عمل. 2– تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية. 3– تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف. 4– أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية. 5– أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر. 6– أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.(لعمش ، 2011 ، ص66) 7– أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

1.2.3أسباب زيادة المخاطر المصرفية:

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية الحالية إلى العوامل التالية: (موسى، 2012 ، ص43)

- زيادة ضغوط المنافسة مما أدى إلى تشجيع اللجوء للمخاطرة لتحقيق أعلى ربح ممكن لرأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة من السوق.
- توسع أعمال المصارف خارج الميزانية المحددة وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدي لتعرضها إلى أزمات بالسيولة، بالإضافة إلى المخاطر السوقية الاخرى والتضخم.
- التغيرات الجوهرية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة، نتيجة تحرير القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.
- زيادة المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل المصارف لتضم الكثير من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

1.2.4أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تشترك في كونها مستقبلية فهي لصيقة بكل قرار مالي وتختلف هذه المخاطر من حيث أسبابها ومصادرها، وللتمييز بين هذه المخاطر لا بد من التطرق إلى مختلف أنواعها.

أولاً: المخاطر الكلاسيكية :(بوخلخال ، 2012 ، ص94) تتضمن المخاطر الكلاسيكية جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة وهي أنواع: 1 –مخاطر السيولة :قبل التطرق إلى مخاطرة السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني (مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين)، أما مخاطر السيولة فتنتج عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف التجاري وبشكل مفاجئ مما يضطر إدارة المصرف إلى بيع وتسييل بعض من موجودات المصرف (التي كانت تدر عليه دخلاً) خلال فترة قصيرة وبأسعار منخفضة، كما تظهر هذه المخاطرة عندما يمارس عدد كبير من المقترضين حقوقهم في

سحب الأموال التي وافق المصرف التجاري وفقاً لاتفاقية الإقراض بسحب مبالغ بحدود معينة يطلق عليها خط الائتمان، قد يصادف أن يكون هناك عدد كبير من المقترضين يرغبون بالاستفادة من سحب هذه الأموال خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلباً على سيولة المصرف. (العلي ، 2013 ، ص352) كما تحدد على أنها المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة. 2 –مخاطر الائتمان :يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (المدين) في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد. وتعرف أيضاً بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد. (المكاوي ، 2015 ، ص85) يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي تنعدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان (أو مخاطر فشل العميل في الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع المصرف) من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، إضافة إلى مخاطر التركز الائتماني التي تنشأ بسبب تركز تعامل المصرف مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة عدم التنويع. 3 –مخاطر أسعار الفائدة :هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف رأس ماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة، إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة للمصرف، وكذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها المصرف نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب. (موسى ، 2012 ، ص300) 4 –مخاطر أسعار الصرف :وهي مخاطر تقلب بيع وشراء تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يومياً حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي السوق سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها. (المالكي ، سعيد ، 2013 ، ص235) 5 –مخاطر السوق :يتمثل خطر السوق في الإنحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف وعموما إن أخطار السوق التي تتعرض لها المؤسسة المالية هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول. (نعناعة ، ص127)

ثانياً: المخاطر الجديدة : لقد ظهرت مخاطر جديدة نتيجة للتطورات التي يعرفها الاقتصاد بصفة عامة منها ما هو مرتبط بالمحيط ومنها ما هو مرتبط بالتحولات في الوظيفة الاقتصادية، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي :(الصيرفي ، 2008 ، ص66) 1 –المخاطر التشغيلية :وهي الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف الإجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية، وفي مضمون التوجيه الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للمصرف يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضاً المخاطر القانونية مع استثناء مخاطر الإستراتيجية والسمعة، أما لجنة بازل فتستبعد في تعريفها لهذا الصنف المخاطر الإستراتيجية فقط. 2 –المخاطر القانونية :هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو القصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونياً وقد يحدث هذا القصور سهواً عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم. 3 –المخاطر الإستراتيجية :الخطر الإستراتيجي هو التأثير الحالي والمحتمل على الأرباح أو رأس المال الناجم عن القرارات التجارية الضارة أو تنفيذ قرارات غير سليمة أو عدم الاستجابة للمتغيرات الصناعية، وتعد هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تصاحب عمليات الصيرفة الإلكترونية، وترتبط أساساً بالقرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة العليا بالمصرف إذ تختلف عن المخاطر الأخرى في كونها أكثر عمومية واتساعا، كما أنها ذات تأثير على كافة أنواع المخاطر الأخرى. (الألفي ، 2001 ، ص266) 4 –المخاطر النظامية :هي المخاطر الناتجة عن عدم انسجام بين تصرفات المتدخلين في مختلف الأنظمة أسوق المال، القطاع المصرفي، آليات الدفع المكونة للنظام المالي وآليات التنظيم التي تشير إلى عدم توازن اقتصادي عام، أو هي الخطر الذي يظهر في شكل إفلاس سلسلة من المؤسسات المصرفية أو سقوط السوق المالي. (بريكة ، 2014 ،ص277)

1.2.5خصائص إدارة المخاطر المصرفية

تتميز إدارة المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي: (الكراسنة ، 2006 ، ص39) 1– معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولي مثل مخاطر الإفلاس. 2– تتنوع هذه المخاطر حسب مجال كل مؤسسة، وتتشارك المؤسسات المالية غالباً في ثلاثة مخاطر هامة وهي: مخاطر السوق ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة. 3– تمتاز إدارة المخاطر بقدرة تنبؤ خاصة عند تحديد الخسائر، مما يدفع المؤسسات للبحث الدائم لإيجاد البديل الأمثل للتخلص من الخسائر وآثارها إلى أدني حد ممكن. 4– تمتاز إدارة المخاطر بأنها تعمل علي إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة المخاطر, والتعامل معها، أو تحويلها باستخدام الأساليب المتاحة، أو بابتكار الأدوات والأساليب الجديدة مثل المشتقات المالية. 5– المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة علي حقوقها والتزاماتها بصورة سلبية أو ايجابية، وتمتاز إدارة المخاطر في هذا المجال بوجود ارتباط وثيق بينها وبين باقي الوظائف والأنظمة الموجودة داخل المؤسسة مثل مراقبة التسهيلات وإدارة الأصول والخصوم.

1.2.6خطوات إدارة المخاطر:

–1تحديد المخاطر :لكي يتمكن المصرف والمسئولين عنه من إدارة المخاطر يجب أولاً أن يحدد هذه المخاطر. فكل منتج أو خدمة يقدمها المصرف تشتمل على عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، الإقراض، السيولة والتشغيل. 2 –قياس

الخطر :العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن يدرس بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته واحتمالية حدوثه ويعتبر الوقت الملائم الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر. 3 –ضبط المخاطر :هناك ثلاث طرق أساسية لضبط المخاطر وهي تجنب بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر. 4 –مراقبة المخاطر :إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر القروض مثلاً وفي معدلات الفائدة، ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. (هندي ، 2000 ، ص214)

1.2.7نظام تقدير المخاطر

بحيث يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تضع نظاماً لتقدير مخاطر القرض يسمح بتحديد وتقدير وجمع المخاطر التي تظهر من خلال مجموعة العمليات التي يتعرض لها المصرف أو المؤسسات المالية للمخاطر الناشئة عن عجز طرف مقابل – مجموعة، مع التأكيد على الأقل بشكل فصلي بتحليل تطور نوعية التزاماتها بحيث يسمح هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليات القرض، القيد المحاسبي للاستحقاقات المحفوظة والتقدير الخاص مع اعتبار الضمانات المتخذة والتأكد بأن تقييمها تم في وقت قريب بشكل مستقل وحذر. نظام تقدير مخاطر السوق: يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تقوم بتقدير وتغطية مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار:(عصماني ، 2005 ، ص41) أ– التسجيل اليومي لعمليات الصرف. ب– تقييم تعرضها لمخاطر الصرف بالنسبة لعملة صعبة واحدة أو لمجموع العملات الصعبة. 2 –نظام تقدير مخاطر معدل الفائدة :ويتم ذلك بإقامة نظام إعلامي داخلي يسمح بتوقع مخاطر معدلات الفائدة، ضمان متابعتها وتقدير التصحيحات في حالة التعرض لأي شكل يبدو مهم بالنظر إلى هذا النوع من المخاطر. 3 –نظام تقدير مخاطر التسديد :يجب على المصارف وضع نظام خاص بها لتقدير تعرضها لمخاطر التسديد خصوصاً مخاطر التسديد المرتبطة بعمليات الصرف والانشغال بضبط مختلف مراحل عملية التسديد. 4 –أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر :يجب على المصارف والمؤسسات المالية أن تنشئ أنظمة مراقبة وتحكم في مخاطر (القروض ،معدلات الفائدة، السيولة والتسوية) التي توضح الحدود الداخلية والشروط التي يتم من خلالها احترام هذه الحلول كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل تتماشى مع التحكم في المخاطر التشغيلية والقانونية، كما يجب على أنظمة المراقبة والتحكم في مخاطر القروض ومعدلات الصرف والسيولة إن تتضمن على نظام للحدود الكلية الداخلية مع الأخذ في الاعتبار الأموال الخاصة للبنوك، كما يجب أن تكون الحدود التشغيلية التي يمكن تحديدها على مستوى مختلف المديريات ،الوكالات، الفروع،..الخ متماسكة مع الحدود الكلية ، كما يجب تحديد مختلف الحدود الكلية والتشغيلية بكيفية تتفق بالمقارنة مع أنظمة تقدير المخاطر القائمة. (عصماني ، 2005 ، ص105)

1.2.8إجراءات الحد من المخاطر

إجراءات الحد من المخاطر وهي آليات وترتيبات إدارية الغاية منها حماية أصول وأرباح المصرف عن طريق تقليل فرص حدوث الخسائر إلى اقل حد ممكن، وبالتالي فإجراءات الحد من المخاطر تتضمن التعرف على نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد الأنظمة القادرة على الرقابة قبل حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، وتحديد التمويل الواجب توافره لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها، بما يضمن استمرار تقديم المصرف لأعماله. وهذه الإجراءات تعتمد على ثلاثة أسس: 1 –الاختيارية :أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة. 2 –وضع حد للمخاطرة :وهذا حسب نوع وصنف القرض. 3 –التنوع :وهذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معنيين.

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

أولاً الطريقة العلاجية :وهي المتمثلة في كل السياسات والإجراءات التي يفطن المصرف لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعاً جداً. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالمصرف وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية. والطريقة العلاجية يستخدم فيها طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ثانياً الطريقة الوقائية :وهي تظهر في الضمانات الملائمة التي يأخذها المصرف في الاعتبار قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين المصارف...الخ. أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها المصرف فهي: 1 –توزيع خطر القرض بين المصارف :إذا كان القرض كبيراً ومدته طويلة نسبياً فإن المصرف يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر ويتحمل مسؤولية ذلك وحده. ويتم تقسيم القرض بين المصارف بأسلوبين هما: (بوعتروس، 2005 ، ص 372). 2 –الأسلوب الرسمي :إن الاتحاد الرسمي للمصارف يتم بموجب عقد واضح ومريح يعمل على تقسيم خطر القرض بين مجموعة من المصارف بدلاً من قبول طلب القرض لمؤسسة واحدة. ويشرف على هذا الاتحاد مسئول يسمي رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الإداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العملاء والحصول على المعلومات اللازمة لمتابعة القرض والمقترض ومتابعة الضمانات...الخ. 3 –الأسلوب غير الرسمي :من خلال هذا الأسلوب تتحد المصارف بصفة يغلب عليها الشورى وليس بشكل تعاقدي لمنح القرض للمؤسسة وذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتفاوض مع كل مصرف على حدة في إطار العلاقات الثنائية دون الحاجة لرئيس اتحاد. 4 –التعامل مع عدة متعاملين :تفادياً لما يمكن أن يقع من إخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين فانه يفضل القيام بتوزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فإن المصرف يمكن له إن يتخطى ذلك دون مشاكل. 5 –عدم التوسع في منح القروض :يجب على المصرف الحذر من التوسع في منح القروض دون حدود، حيث يجب عليه إن يأخذ في الاعتبار

إمكانياته المالية وما يتماشى وقدرته على تحصيل هذه القروض، وكذلك هيكله المالي خاصة فيما يرتبط منها بالبعد الزمني لمصادر أمواله. 6 –تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف :حتى يتمكن المصرف من تفادي العديد من الأخطار خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب الإدارية والمحاسبية، يجب عليه أن يطور أجهزته الرقابية الداخلية لشتى العمليات المصرفية المتعلقة بوظيفة الإقراض، ومن ثم الأخطار التي يمكن إن تقع واكتشافها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات الصحيحة للتقليل منها في وقتها.

الجانب العملي /: الدراسة الميدانية

أولا/ نبذة مختصرة عن المصرف الليبي الخارجي والهيكل التنظيمي

2.1.1نبذة مختصرة عن المصرف الليبي الخارجي:

مقره الرئيسي في العاصمة طرابلس، يعود تاريخ تأسيس المصرف الليبي الخارجي كشركة مساهمة ليبية إلى عام 1972 بموجب قانون رقم 18، وفي نفس العام بموجب القانون رقم 66 تمت زيادة رأسماله الذي حدد القانون بمبلغ 10 ملايين دينار ليبي مكتتب فيها بالكامل من مصرف ليبيا المركزي إلى 20 مليون دينار ليبي. وفي عام 1988 صدر قرار آخر رقم 887 بزيادة رأسمال المصرف إلى 300 مليون دينار ليبي ، غير أنه تم تغيير عملة رأس المال إلى الدولار الأمريكي في عام 2004 ، وتمت تكملة زيادة رأس المال المدفوع بالدولار الأمريكي عام 2009 إلى مليار دولار أمريكي. وبناءً علي قرار الجمعية العمومية غير الاعتيادية رقم 1 لعام 2009 ، تم زيادة رأسمال المصرف بمليار دولار أمريكي ، و بناء علي قرار الجمعية رقم 2 لعام 2010 تمت زيادة رأس المال المصرح به للمصرف إلى 8.7 مليار دولار أمريكي ، و زيادة رأس المال بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي ، وبذلك أصبح رأس مال المصرف المدفوع حتى تاريخه 3 مليار دولار أمريكي. هذا وتظهر البيانات المالية للسنتين الماليتين 2012 و 2013 مدى الكفاءة في إدارة أموال المصرف.

2.1.2وظائف المصرف الليبي الخارجي:

–1وظيفته الأولى والأساسية أن يكون لاعباً أساسياً على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية في تطوير قطاعات العمل والأنشطة التجارية والاقتصادية محلياً والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني بوتيرة متصاعدة، بكل شفافية ووضوح ، ومهنية تعمل على زيادة القوة الاقتصادية والتجارية لبلدنا بما يخدم مصالح جميع فئات المجتمع الليبي ، وزيادة المردود المالي لشركائه وعملائه ومساهميه. 2– رفع درجة كفاءة وفاعلية تحقيق الأهداف الموضوعية والطموحات والتوقعات المستقبلية المتوخاة ، سواء من وجهة نظر الملاك أو الموظفين أو العملاء والمتعاملين. 3– تعزيز القدرة على المنافسة ، والعمل على استقطاب الفوائض النقدية المتوفرة لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة محلياً واقليمياً ودولياً، وبالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما يؤدي إلى زيادة حجم الأعمال وبالتالي تعظيم الأرباح وتعظيم قيمة المصرف. 4– تنفيذ برامج وخطط عمل طموحة بالمصرف ومواكبة التقنيات الحديثة، والاستمرار في تأهيل الكوادر البشرية لتكون قادرة على مواكبة وقيادة التغيير، وتفعيل الطاقات والقدرات والموارد المتاحة وتوحيدها وتحريكها نحو الإبداع والابتكار والتميز. 5– العمل ضمن إطار المعايير الرقابية المصرفية الدولية المتعارف عليها ومتطلبات إدارة المخاطر، والتوجيهات الصادرة عن السلطات الرقابية المحلية والإقليمية والدولية، والالتزام بتطبيق أفضل ممارسات العمل المصرفي الدولي في مجالات الحكومة والمعايير الدولية، والتوسع في الإفصاح والشفافية وتقوية نظم المساءلة، ودعم وجود الموظف الكفء ، وتعزيز دور المراجع الخارجي. 6– التكامل بين مساهمات المصرف والإدارة العامة من خلال مجموعة المصرف الليبي الخارجي.

2.1.3بيئة العمل داخل المصرف الليبي الخارجي:

في سبيل إيجاد بيئة العمل الأفضل لموظفيه عناية خاصة بتطوير الكوادر البشرية من خلال عقد الدورات التدريبية في مجال العلوم المصرفية والمالية بشقيها التقليدية والإسلامية وبما يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لواقع العمل المالي والمصرفي لدينا، وبما يضمن أن تكون كافة أنشطة العمليات المالية والنقدية في المصرف الليبي الخارجي مستقرة وتعود بالمردود المالي و المأمول وذلك من خلال خطة تدريبية طموحة. ومن خلال الدورات التدريبية المختلفة التي تركز على عدة مواضيع تتعلق بأنشطة وأعمال الصيرفة، مثل أدارة المخاطر المالية وإدارة الائتمان المصرفي، والتحليل والتخطيط المالي، والعمليات المصرفية المختلفة، وإدارة المحافظ الاستثمارية والأسواق المالية ، والعمليات المصرفية الإسلامية ، واللغات والشهادات التخصصية الأجنبية المعترف بها عالمياً، ونضمن لجميع عملائنا ومساهمينا ، والمستثمرين لدينا أن يكون جميع أعضاء الجهاز العامل في المصرف الليبي الخارجي لديهم الكفاءة والتميز والقدرة على أدارة العمليات المصرفية والمالية بما يعود بأعلى مردود مالي ممكن ضمن بيئة مصرفية آمنة وبأقل حد ممكن من المخاطر.

ثانيا / الإجراءات التحليلية لبيانات للدراسة

2.2.1تحليل أسئلة الاستبيان.

–1أداة جمع البيانات :تم الاعتماد على الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العملية، وذلك باعتباره من الوسائل الشائعة الاستعمال في حقل البحث العلمي، وقد تمت صياغة أسئلة الاستبيان وتصميمها بطريقة مبسطة يسهل على المستجوبين فهمها مع تفادي الأسئلة الغامضة التي تشتت أذهانهم، وقد قسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين وهي:

- الجزء الأول :خصص لجمع المعلومات الديمغرافية (الشخصية) لبيان خصائص عينة الدراسة.

- الجزء الثاني :خصص القسم الثاني الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة وقسمت لثلاثة محاور وهي كالتالي: أ. المحور الأول: خصص لمحور الاستبيان الأول المتعلق بالإجابة عن أسئلة الدراسة حول الرقابة المصرفية ويتكون من 16 فقرة. ب. المحور الثاني: خصص لمحور الاستبيان الثاني المتعلق بالإجابة عن أسئلة الدراسة حول المخاطر المصرفية للمعلومات ويتكون من 16 فقرة.

ولقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة المستجوبين على عبارات الاستبيان والذي تتراوح في درجات الموافقة من غير موافق بشدة إلى الرفض بشدة مع إعطاء وزن لكل درجات الموافقة وذلك وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) يوضح مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

2-أسلوب تحليل البيانات :لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة وذلك اعتماداً على التحليل الوصفي للبيانات وقد تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات :وذلك لغرض معرفة تكرار فئات متغير ما.
- المتوسط الحسابي :تم استخدام المتوسط الحسابي لإجابة مفردات مجتمع الدراسة على أسئلة الاستبانة لمعرفة درجة الموافقة واتجاه أداء عينة الدراسة حول أسئلة الاستبيان ويتم مقارنة المتوسطات الحسابية لكل متغير من أجل قبول أول رفض الفرضية.
- الانحراف المعياري :وذلك لغرض معرفة مدى تشتت الأرقام وتقارب أفراد مجتمع الدراسة.

3-مجتمع وعينة الدراسة :يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارة المخاطر، وموظفي قسم المراجعة ، وقد بلغ مجتمع الدراسة 40 موظف موزعين على الإدارات المشار إليها، وقد تم اختيار عينة هذا المجتمع بلغ عدد مفرداتها 20 موظفاً كما هو موضح بالجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) توزيع مفردات المجتمع حسب الإدارات

العينة	العدد	الإدارة
10	10	إدارة المخاطر
10	10	قسم المراجعة
20	20	الإجمالي

هذا وقد تم توزيع عدد 20 استبانة على أفراد عينة الدراسة، وقد تم استرداد 20 استبانة أي بنسبة (100%) وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على 20 استبانة.

جدول رقم (3) يوضح توزيع الاستبانات والردود والقابل للتحليل

نسبة القابلة للتحليل الإحصائي	القابل للتحليل الإحصائي	نسبة الردود	الفاقد	الردود	العدد الموزع	الإدارات
100%	10	100%	-	10	10	إدارة المخاطر
100%	10	100%	-	10	10	قسم المراجعة
100%	20	100%	-	20	20	المجموع

4-تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أولاً: خصائص عينة الدراسة :سيتم في هذا الجزء يتم عرض وتحليل المعلومات الديمغرافية لإفراد عينة الدراسة وذلك كالتالي:

1. الجنس:

جدول رقم (4) يوضح نسبة الذكور والإناث للموظفين

النسبة	التكرار	الجنس
70%	14	ذكور
30%	6	إناث
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول رقم (4) وشكل رقم (1) أن أكثر أفراد العينة ذكور وكانت النسبة 70% وأما الإناث كانت النسبة 30% من إجمالي العينة. وهذا يدل على أن أغلب العينة المبحوثة كانت من فئة الذكور ويعود ذلك إلى طبيعة المصرف.

1. العمر:

جدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة للفئة العمرية للموظفين

النسبة	التكرار	العمر
5%	1	أقل من 30 سنة
10%	2	من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة
35%	7	من 40 إلى اقل من 50 سنة
50%	10	من 50 سنة فأكثر
100%	20	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن نسبة 50% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 50 سنة فأكثر وأن ما نسبة 35% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 40 إلى اقل من 50 سنة وأن نسبة 10% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 30 سنة إلى اقل من 40 سنة، وأن نسبة 5% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من أقل من 30 سنة. مما يدل على أن أغلب أفراد العينة المبحوثة من الفئة العمرية الكبيرة في العمر.

1. المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
0	0	دبلوم متوسط أو ثانوي
5%	1	دبلوم عالي
70%	14	جامعي
20%	4	ماجستير
5%	1	دكتوراه
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول رقم (6) أن ما نسبته 70% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي جامعي وهي النسبة الأعلى، وتمثل نسبة 20% ممن هم لديهم مؤهل علمي ماجستير ، بينما ما نسبته 5% ممن يحملون مؤهل دبلوم عالي ودكتوراه، مما يدل على أن معظم أفراد العينة من حملة البكالوريوس وهذا يعني أن أغلب عينة الدراسة لديهم تأهيل علمي ملائم.

1. المركز الوظيفي:

جدول رقم (7) تصنيف أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

النسبة	العدد	الدرجة الوظيفية
5%	1	المدير العام
5%	1	مدير إدارة
20%	4	رئيس قسم
70%	14	موظف
100%	20	المجموع

يبين من خلال الجدول رقم (7) أن 70% من عينة الدراسة وظيفتهم موظف و20% من عينة الدراسة يشغلون رئيس قسم ، و5% من عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدير إدارة، ومدير عام . مما يدل على أن أغلب أفراد العينة هم من الموظفين.

1. عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) تصنيف أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة	العدد	عدد سنوات الخبرة
0	0	أقل من 5 سنوات
5%	1	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
35%	7	من 10 إلى أقل من 15 سنة
60%	12	أكثر من 15 سنة
100%	20	المجموع

يتضح من الجدول رقم (8) أن 60 % بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل أكثر من 15 سنة ، و35 % بلغت سنوات الخبرة لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة ، و5% بلغت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات ، وهذا يعطي انطباع جيد مما يزيد من الثقة في الاعتماد على الإجابات أي أن معظم الأفراد من أصحاب الخبرة العالية في المصرف.

ثانياً: تحليل الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة :قبل البدء في تحليل أسئلة الاستبيان يجب أن نتطرق أن للبحث الفرضيات الأتية:

1. يوجد دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف.
2. لا يوجد دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف.

ولقد تم احتساب نسب مئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة ومن ثم استخراج المتوسط الحسابي لكل محور. ولقبول أو رفض فرضيات الدراسة تم الاعتماد على الأساس الذي ينص على أنه إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من (3) يتم قبول الفرضية، وإذا كان المتوسط أقل من أو يساوي (3) يتم رفض الفرضية، كما تم تحديد فئات درجات الموافقة لكل درجة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (9) يبين فئات درجات الموافقة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجات الموافقة
1 – 1.79	1.8 – 2.6	2.61 – 3.41	3.42 – 4.19	4.2 – 5	الفئات

وفيما يلي تحليل ردود عينة الدراسة حول أسئلة الدراسة وذلك على النحو التالي:

1.المحور الأول: الرقابة المصرفية (المتغير المستقل) .فيما يلي الجدول رقم (10) والمتعلق بالرقابة المصرفية والذي يتضمن 16 عبارة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (10) يوضح المتغير المستقل: الرقابة المصرفية

ر.م	العبارة	موافق بشدة (عدد)	موافق (عدد)	محايد (عدد)	غير موافق (عدد)	غير موافق بشدة (عدد)	متوسط الحسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة
1	هناك وعي من قبل إدارة المصرف بأهمية الرقابة المصرفية.	8	10	2	0	0	4.300	0.66	موافق بشدة
2	ترى أن إدارة المصرف تلتزم بالتعليمات الصادرة من قبل المصرف المركزي.	10	6	1	1	2	4.050	1.32	موافق
3	أن الحفاظ على الاستقرار المالي في المصرف هدفاً متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة المصرفية.	7	9	1	2	1	3.950	1.15	موافق
4	إن الاستمرارية فى الرقابة المصرفية يؤدي إلى ضمان كفاءة عمل المصرف.	9	8	2	1	0	4.250	0.85	موافق بشدة
5	يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية من طرف الإدارة العليا للمصرف.	7	9	2	1	1	4.000	1.08	موافق
6	يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية من طرف مجلس إدارة المصرف.	7	10	3	0	0	4.200	0.70	موافق
7	تقوم الإدارة العليا وباقى الموظفين بالمصرف بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية.	8	10	1	1	0	4.250	0.79	موافق بشدة
8	إن ممارسة رقابة فعالة على المصرف هو عنصر أساسى من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة.	11	6	2	1	0	4.350	0.88	موافق بشدة
9	المصرف يلتزم عن طريق الأحكام بنشر قوائمه فى فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي له.	4	13	3	0	0	4.050	0.60	موافق
10	إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان.	6	9	2	2	1	3.850	1.14	موافق
11	يعتبر نظام الرقابة المصرفية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالمصرف.	7	10	1	1	1	4.050	1.05	موافق
12	تمتثل الإدارة العليا للمصرف متطلبات بازل عند إعدادها لنظام الرقابة المصرفية.	6	10	0	4	0	3.900	1.07	موافق
13	تلتزم إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.	8	10	2	0	0	4.300	0.66	موافق بشدة
14	يؤثر استخدام الرقابة بشكل مفاجئ على نجاح الرقابة المصرفية بشكل عام.	7	9	2	1	1	4.000	1.08	موافق
15	يؤثر تجانس وتفاهم الموظفين بالمصرف على نجاح عملية الرقابة بشكل عام.	10	7	1	1	1	4.200	1.11	موافق
16	تساهم إدارة الرقابة على النقد بالمصرف المركزي على الحد من المخاطر التي تواجه المصرف.	8	12	0	0	0	4.400	0.50	موافق بشدة
المعدل	المتوسط العام للمتغير المستقل (الرقابة المصرفية)						4.131	0.913	موافق

المصدر: مخرجات برنامجEXCEL

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن: (تساهم إدارة الرقابة على النقد بالمصرف المركزي على الحد من المخاطر التي تواجه المصرف) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.400)، وبمستوى مرتفع وتعبر عن الموافقة بشدة، وجاءت الفقرة التي تنص على: (إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض قصد التأثير على حجم الائتمان) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.850) وبمستوى متوسط وتعبر عن الموافقة، ونلاحظ أن أغلب اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور كانت مرتفعة ، مما يشير الى تقارب اتجاهات عينة الدراسة لأغلب الفقرات، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي العام لمتغير المستقل الرقابة المصرفية (4.131) ، وبمقارنة هذا المتوسط بالمتوسط المعتمد للدارسة يتضح أن فرضية وجود دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف جاء مرتفعاً وتتجه نحو الموافقة.

.2المحور الثاني: المخاطر المصرفية (المتغير التابع) .فيما يلي الجدول رقم (11) والمتعلق بالمخاطر المصرفية:

جدول رقم (11) يوضح المتغير التابع: المخاطر المصرفية

ر.م	العبارة	موافق بشدة (عدد)	موافق (عدد)	محايد (عدد)	غير موافق (عدد)	غير موافق بشدة (عدد)	متوسط الحسابي	انحراف معياري	درجة الموافقة
1	وجود الوعى الثقافى داخل المصرف فيما يخص إدارة المخاطر.	6	10	2	1	1	3.950	1.05	موافق
2	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها المصرف.	4	12	4	0	0	4.000	0.65	موافق
3	يقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بإعداد خطته وفقاً للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية.	6	10	2	1	1	3.950	1.05	موافق
4	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالمصرف.	3	16	1	0	0	4.100	0.45	موافق
5	يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر.	6	14	0	0	0	4.300	0.47	موافق بشدة
6	يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم فى إدارتهم للمخاطر المصرفية.	8	10	2	0	0	4.300	0.66	موافق بشدة
7	يقوم المصرف بتقديم خدماته الاستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالمصرف.	6	13	1	0	0	4.250	0.55	موافق بشدة
8	تعتقد أن المخاطر المصرفية تشكل تحدياً كبيراً على المصرف.	10	8	1	1	0	4.350	0.81	موافق بشدة
9	تشعر بالثقة فى قدرة المصرف على التعامل مع المخاطر وحماية أموال العملاء.	6	10	2	2	0	4.000	0.92	موافق
10	تفضل استثمار أموالك فى مصرف ذي سجل حافل في إدارة المخاطر.	7	9	2	1	1	4.000	1.08	موافق
11	تعتقد أن إدارة المصرف تقوم بزيادة الاستثمار التكنولوجي لتحسين إدارة المخاطر.	6	11	1	2	0	4.050	0.89	موافق
12	يتم فرض قوانين وضوابط صارمة على المصرف لضمان إدارة فعالة للمخاطر.	11	6	3	0	0	4.400	0.75	موافق بشدة

13	تعتبر قوانين وإجراءات الإفصاح على نطاق واسع ضمانًا فعالًا للحد من المخاطر المصرفية.	10	8	0	2	0	4.300	0.92	موافق بشدة
14	يقوم المصرف بتقييم المخاطر باستخدام طرق التحليل النوعي.	6	10	2	1	1	3.950	1.05	موافق
15	تعتقد أن استجابة المصرف للمخاطر التى تم تحليلها تساهم فى تقليل التكاليف وزيادة فوائد معالجة المخاطر.	5	10	5	0	0	4.000	0.73	موافق
16	تساهم إدارة الرقابة على النقد بالمصرف المركزي على الحد من المخاطر التى تواجه المصرف.	9	7	2	1	1	4.100	1.12	موافق
المعدل	المتوسط العام للمتغير التابع (المخاطر المصرفية)						4.125	0.821	موافق

المصدر: مخرجات برنامجEXCEL

يتضح من الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على أن: (يتم فرض قوانين وضوابط صارمة على المصرف لضمان إدارة فعالة للمخاطر) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.400)، وبمستوى مرتفع وتعبر عن الموافقة بشدة، وجاءت الفقرة التي تنص على: (وجود الوعي الثقافي داخل المصرف فيما يخص إدارة المخاطر ويقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بإعداد خطته وفقاً للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية و يقوم المصرف بتقييم المخاطر باستخدام طرق التحليل النوعي) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.950) وبمستوى متوسط وتعبر عن الموافقة، ونلاحظ أن أغلب اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور كانت مرتفعة ، مما يشير الى تقارب اتجاهات عينة الدراسة لأغلب الفقرات، وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي العام لمتغير المخاطر المصرفية (4.125) ، وبمقارنة هذا المتوسط بالمتوسط المعتمد للدارسة يتضح أن فرضية وجود دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف جاء مرتفعاً وتتجه نحو الموافقة.

-5اختبار الفرضيات:

جدول رقم (12) اختبار الفرضيات

المحور	العنوان	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
الأول	الرقابة المصرفية	4.131	موافق
الثاني	المخاطر المصرفية	4.125	موافق
المجموع	المتوسط الحسابي الإجمالي	4.128	موافق

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (12) وجود دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف من وجهة نظر عينة البحث ، حيث بلغ المتوسط الحسابي الاجمالي لجميع محاور الدراسة (4.128) ، وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية الأولي أنه يوجد دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف، ورفض الفرضية العدمية لا يوجد دور فعال للرقابة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصرف.

ثالثا/ النتائج والتوصيات

2.3.1النتائج:

من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي توصلت الباحثة والتي تتمثل في النقاط التالية: 1- اتضح من نتائج الدراسة أن إدارة المصرف لديها الوعي الكافي بأهمية الرقابة المصرفية والتي تضمن استقرار النظام المصرفي. 2- تلتزم إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها والتعليمات الصادرة من قبل المصرف المركزي والتي تعزز نظام الرقابة المصرفية والتي تضمن كفاءة عمل المصرف. 3- تقوم إدارة المصرف بإعداد سياسات وإجراءات لنظام الرقابة المصرفية للحفاظ على سلامة المركز المالي وتكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يعزز ويحافظ على حقوق المودعين به. 4- تقوم الإدارة العليا وباقي الموظفين بالمصرف بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية لتحديد نقاط الضعف وتجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها ووضع النظم الكفيلة لعدم تكرار حدوثها للحد من المخاطر. 5- يلتزم المصرف عن طريق الأحكام بنشر قوائمه في فترات دورية منتظمة حتى يقف البنك المركزي وأصحاب الودائع والمساهمين على حقيقة المركز المالي له لتجنب الوقوع

بالمخاطر. 6- يقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بإعداد خطته وفقاً للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية لتجنب الوقوع في المخاطر التي قد تحدث. 7- يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر لتجنب حدوثها. 8- يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب العاملين في مجال تخصصهم من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر المصرفية.

2.3.2التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بما يلي: 1- زيادة الوعي الكافي بأهمية الرقابة المصرفية والتي تضمن استقرار النظام المصرفي ودعم أنظمة الرقابة بالمعايير الدولية لتحسينها وتطويرها وإضفاء عليه مرونة في مواجهة المخاطر المصرفية والتعامل معها بكفاءة. 2- زيادة إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة والتشريعات والتعليمات الصادرة من مصرف ليبيا المركزي وتحسين وتطوير الإطار القانوني لعملية الرقابة المصرفية لتعزيز وتقوية النظام للحد من المخاطر التي قد تحدث في المستقبل. 3- العمل على زيادة وضع وإعداد سياسات وإجراءات لنظام الرقابة المصرفية للمحافظة سلامة على المركز المالي والمحافظة على حقوق المودعين به. 4- استمرار إدارة العليا والموظفين بالمصرف بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية والتي تسهم بتحديد نقاط الضعف وتجنب الأخطاء للحد من المخاطر. 5- زيادة التزام المصرف بنشر قوائمه في فترات دورية والمنتظمة للمحافظة على الودائع المساهمين ومعرفة حقيقة المركز المالي له لتجنب الوقوع بالمخاطر. 6- استمرار قسم إدارة المخاطر بالمصرف بإعداد خطته وفقاً للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية للحد من المخاطر المصرفية. 7- قيام قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر بشكل مستمر لتجنب حدوثها. 8- ينبغي على إدارة المخاطر بزيادة توفير تدريب العاملين في مجال تخصصهم لتحسين مهاراتهم لتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء للتقليل من المخاطر التقنية للحد من للمخاطر المصرفية.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

-1أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الإلكترونية "الأدوات والمخاطر" (القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط1 ، 2014) . 2- أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية "مدخل إدارة المخاطر"، (الأردن : دار الذاكرة، 2013). 3- أحمد عبد العزيز الألفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، (دار وائل للنشر والتوزيع ، 1999). 4- إبراهيم الكراسنة ، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، (القاهرة : دار الكتاب ، 2003). 5- خالد أمين عبد الله ، التدقيق والرقابة في البنوك، (دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، 2012) 6- جلال جويدة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية ، (الإسكندرية، ط1 ، 2010)، ص132. 7- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، (دار وائل للنشر، ط1 2012). 8- صلاح حسن، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال ، (القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط1 ، 2011). 9- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، (عمان : دار المسيرة ، ط1 2012). 10- شعبان فرج ، مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر " موجهة لطلبة الماستير "، جامعة البويرة، 2014. 11- الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، (جامعة منتوري ، 2005). 12- فائز لعراف ، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة ، مع الإشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 ، (الإسكندرية : دار الجامعية ، ط1 ، 2013) . 13- عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (مصر : الدار الجامعية ، ط1 ، 2003) 14- محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي، (القاهرة : دار الفكر والقانون، ط1، 2015). 15- منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية – مدخل اتخاذ القرارات ، (جامعة طنطا ، 2000). 16- محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، (الإسكندرية : دار الوفاء ، ط1 ، 2008) 17- مؤيد محي الدين عبيدات، الرقابة الحكومية على تأسيس الشركات–دراسة مقارنة،(عمان: دار حامد، عمان، ط1 ، 2008).

ثانياً: الرسائل العلمية:

-1آمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 . 2- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011. 3- إيهاب غازي زيدان ، مدى تطبيق معايير بازل 11 على قطاع المصارف الخاصة في سورية ، بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية ، سوريا ، 2009 ، ص24. 4- بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر المصرفية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخص اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية، جامعة بسكرة، 2018. 5- خالد بوخلخال، دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012. 6- خضاروي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية " دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008 . 7- رشيدة جلاوي ،، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة أكلي منحد أولحاج ، الجزائر ، 2014-2015. 8- لطيفة عبدلي، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الأسمنت ومشتقاته – مذكرة ماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات – جامعة تلمسان بالجزائر 2011. 9- مفيد الأحسن ،

الرقابة المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل ودورها في تقييم أداء المصارف التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجيلالي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تيسير، الجزائر، 2018-2019.

ثالثاً: الدوريات والمجلات:

1-أسماء طهراوي ، عبد الرزاق بن حبيب ، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد1. 2- إلهام بن عميروش ، مريم لعمارة ، دور الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الحد من المخاطر المصرفية ، دراسة حالة المجمع الجهوي للاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – جيجل 018 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل ، 2016-2017. 3- الإمام، صلاح الدين محمد أمين ؛ الشمري، صادق راشد. (2011). تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFT.مجلة الإدارة الاقتصادي . 4- رحال عادل ، خوني رابح ، دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية ، دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL خلال الفترة 2015-2019، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد8 ، العدد1 مارس 2021. 5- زهراء ناجي عبيد المالكي، أحمد محمد فهمي سعيد، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات بازل 1 و 2 في المخاطرة الائتمانية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية جامعة بغداد، العدد 24، 2013 . 6- فارس مسدور، مداخلة ،الرقابة المصرفية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ، جامعة سطيف، 2010. 7- عمر شريفي ، دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، مداخلة في الملتقي العلمي الدولي حول ، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، جامعة سطيف ، الجزائر ، أيام 20/21 أكتوبر ، 2009 ، ص74. 8- عبد القادر عصماني ، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية ، 2005. 9- منار حنينة ، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة ، 2014، ص28. 10- محمد يحياوي، تأثير إصلاحات بازل 2 على الدور الرقابي للسلطات النقدية – دراسة حالة السلطات النقدية ، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ،2018. 11- صورية عاشوري، دور التقييم المصرفي في دعم الرقابة على المصارف التجارية، دراسة حالة BNA ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، تخص مالية و محاسبة معمقة، جامعة سطيف، 2011. 12- إبراهيم الكراسة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، مارس 2006.

الملاحق: استمارة الاستبيان الميدانية

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبيان حول" :دور الرقابة المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصرف) "دراسة تطبيقية داخل مصرف الليبي الخارجي(

أخي الموظف/ أختي الموظفة،،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يضع الباحث بين أيديكم هذه الاستمارة للقيام بالدراسة الميدانية والخاصة ببحث نيل درجة البكالوريوس. نأمل منكم التكرم بإبداء آرائكم الدقيقة على فقرات الاستبيان، علماً بأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الجزء الأول: المعلومات الديمغرافية والشخصية

يرجى وضع علامة (\checkmark) في المكان المناسب:

1. الجنس [ ] :ذكر [ ] أنثى
2. العمر [ ] :أقل من 30 سنة [ ] من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة [ ] من 40 إلى أقل من 50 سنة [ ] من 50 سنة فأكثر
3. المؤهل العلمي [ ] :دبلوم متوسط أو ثانوي [ ] دبلوم عالي [ ] جامعي [ ] ماجستير [ ] دكتوراه
4. المركز الوظيفي [ ] :المدير العام [ ] مدير إدارة [ ] رئيس قسم [ ] موظف
5. عدد سنوات الخبرة [ ] :أقل من 5 سنوات [ ] من 5 إلى أقل من 10 سنوات [ ] من 10 إلى أقل من 15سنة [ ] أكثر من 15 سنة

الجزء الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: المتغير المستقل (الرقابة المصرفية)

ر.م	العبارة	موافق بشدة)5(	موافق)4(	محايد)3(	غير موافق)2(	غير موافق بشدة) 1(
1	هناك وعي من قبل إدارة المصرف بأهمية الرقابة المصرفية.					
2	ترى أن إدارة المصرف تلتزم بالتعليمات الصادرة من قبل المصرف المركزي.					
3	أن الحفاظ على الاستقرار المالى فى المصرف هدفاً متزايد الأهمية لا يتأتى إلا بنظام الرقابة.					
4	إن الاستمرارية فى الرقابة المصرفية تؤدي إلى ضمان كفاءة عمل المصرف.					
5	يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية من طرف الإدارة العليا.					
6	يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة المصرفية من مجلس الإدارة.					
7	تقوم الإدارة العليا وباقى الموظفين بالمصرف بتطبيق سياسات وإجراءات الرقابة.					
8	إن ممارسة رقابة فعالة على المصرف هو عنصر أساسى من عناصر البيئة الاقتصادية.					
9	المصرف يلتزم عن طريق الأحكام بنشر قوائمه فى فترات دورية منتظمة.					
10	إن الرقابة النوعية تتضمن وضع حدود للأنواع المختلفة من القروض.					
11	يعتبر نظام الرقابة المصرفية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالمصرف.					
12	تمتثل الإدارة العليا للمصرف متطلبات بازل عند إعدادها لنظام الرقابة.					
13	تلتزم إدارة المصرف بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.					
14	يؤثر استخدام الرقابة بشكل مفاجئ على نجاح الرقابة المصرفية بشكل عام.					
15	يؤثر تجانس وتفاهم الموظفين بالمصرف على نجاح عملية الرقابة.					
16	تساهم إدارة الرقابة على النقد بالمصرف المركزي على الحد من المخاطر.					

المحور الثاني: المتغير التابع (المخاطر المصرفية)

ر.م	العبارة	موافق بشدة)5(	موافق)4(	محايد)3(	غير موافق)2(	غير موافق بشدة)1(
1	وجود الوعي الثقافي داخل المصرف فيما يخص إدارة المخاطر.					
2	يوجد تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي يتعرض لها المصرف.					

3	يقوم قسم إدارة المخاطر بالمصرف بإعداد خطته وفقاً للظروف الجارية والتنبؤات.					
4	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالمصرف.					
5	يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر.					
6	يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم.					
7	يقوم المصرف بتقديم خدماته الاستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر.					
8	تعتقد أن المخاطر المصرفية تشكل تحدياً كبيراً على المصرف.					
9	تشعر بالثقة في قدرة المصرف على التعامل مع المخاطر وحماية أموال العملاء.					
10	تفضل استثمار أموالك في مصرف ذي سجل حافل في إدارة المخاطر.					
11	تعتقد أن إدارة المصرف تقوم بزيادة الاستثمار التكنولوجي لتحسين المخاطر.					
12	يتم فرض قوانين وضوابط صارمة على المصرف لضمان إدارة فعالة للمخاطر.					
13	تعتبر قوانين وإجراءات الإفصاح ضمانًا فعالًا للحد من المخاطر.					
14	يقوم المصرف بتقييم المخاطر باستخدام طرق التحليل النوعي.					
15	استجابة المصرف للمخاطر التي تم تحليلها تساهم في تقليل التكاليف.					
16	تساهم إدارة الرقابة على النقد بالمصرف المركزي على الحد من المخاطر.					